تقلبات أسعار النفط العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول الريعية

(العراق أنموذجا)

م. قاسم جبار خلف أ.م .د. سكنه جهيه فرج
جامعة سومر / كلية الزراعة / قسم الإنتاج الحيواني
جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم نظم المعلومات الإدارية
Email: qasm.jabbar@gmail.com **Email**: **sakna.al_sary@uobasrah.edu.iq**
0020-8419-0004-0009ORCID: https://orcid.org/
https://orcid.org/0009-0003-8137-8450 ORCID:

ملخص البحث:

هدف هذا البحث هو تحليل تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على النمو في مؤشرات الاقتصاد العراقي، متمثلة بالناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الموازنة العامة، لأهمية هذه المؤشرات في اقتصاد الدولة، وتم التركيز على المدة (2004–2023) ، إذ تم استخدام بيانات موضوعية صادرة عن جهات رسمية كالبنك المركزي العراقي ومنظمات دولية، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي: بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بأسعار النفط ومتغيرات الاقتصاد العراقي؛ بغية تحليل العلاقة بين أسعار النفط والمتغيرات المبحوثة، وخلص البحث لاستنتاجات منها أن الإيرادات النفطية العراقية قد ساهمت بنسبة عالية في الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الموازنة، وتتأثر الإيرادات النفطية بتقلبات سعر النفط عالمياً هذا الأمر قد يؤدي لأثر سلبي على الاقتصاد العراقي، وأوصى البحث بأن تتم دراسة نموذج تنموي تتوافق مع الإمكانيات الاقتصادية بعناصرها المختلفة المادية والبشرية، من أجل الوصول إلى نموذج فعال في الأجل المتوسط يدفع باتجاه التخلص من الريعية، ويؤدي لتقوية القطاعات الاقتصادية الأخرى لتسهم بشكل جيد في دفع عجلة الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الريعي ، الناتج المحلي الاجمالي، إيرادات الموازنة العامة، أسعار النفط ، العوائد الريعية.

Fluctuations in global oil prices and their impact on the Fluctuations of global oil prices and their impact on the economies of rentier countries (Iraq as a model)

M. Qasim Jabbar Khalaf **Dr. Sakna Jahiya Faraj**

Sumer University / College of Administration and Economics

Department of Economics

University of Basrah / College of Administration and Economics

Department of management Information Systems

Abstract

This research aims to analyze oil price fluctuations and their impact on growth in Iraqi economic indicators represented by the domestic product and total public budget revenues, especially due to the importance of these indicators in the country's economy. The focus was on the period from 2004-2023, where objective data issued by official bodies such as the Iraqi Central Bank and international organizations. However, the descriptive analytical approach was adopted: collecting and analyzing data related to oil prices and variables of the Iraqi economy in order to analyze the relationship between oil prices and the variables investigated. The research concluded with conclusions, including that oil revenues in Iraq are at a high percentage of the gross domestic product and budget revenues, and oil revenues are affected by fluctuations in the price of oil globally. This matter may lead to a negative impact on the Iraqi economy. The research recommended that a development model be studied that is compatible with the economic capabilities with its various material and human elements. In order to reach an effective model in the medium term that pushes towards eliminating rentierism, and leads to strengthening other economic sectors to contribute well to advancing the Iraqi economy.

Keywords: rentier economy. GDP. General budget revenues. Oil prices,Rental returns.

مقدمة:

يشهد العالم حاليا تزايد في اعتماد اقتصاديات الدول على مورد ناضب وحيد أو أكثر، ولاسيما الدول النفطية التي باتت اقتصاداتها رهينة لريع هذا المورد، وهو ما دفع الباحثين إلى تقييم آ لية عمل هذه الدول وتحديد توقعاتهم المستقبلية في محاولة لبيان أثر الاعتماد على مثل هذا النمط، وبين الباحثون أن الريوع قد تأخذ أشكالا متعددة من التأثيرات التي تفرضها مع العديد من النتائج التي تترتب على ذلك، إن الاعتماد على مصدر ريعي وحيد يعرض الدولة إلى أزمات متكررة نتيجة التذبذب والتقلب في إيرادات هذا المصدر، مما يؤثر بكل سلبي على القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا بدوره يؤدي إلى اختلالات هيكلية على مستوى الاقتصاد ينعكس بشكل سلبي على الموازنة العامة للدولة، هذا الأمر يدفعنا لدراسة ظاهرة الاقتصادات الريعية ذات الاعتماد على مورد النفط، ولاسيما في ظروف من التقلبات التي تنطوي عليها أسعار النفط.

مشكلة البحث:

بالرغم من العوائد النفطية المرتفعة التي شهدها العراق بعد 2003، إلا إنه لم تسهم طبيعة الاقتصاد العراقي الريعية في الوصول لحالة التنمية الاقتصادية المنشودة، بل إن حالة التقلبات في أسعار النفط أدت إلى ارتفاع مديونية العراق، ومن ثم يسعى البحث إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. هل يوجد تأثير لتقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في العراق؟.
2. هل يوجد تأثير لتقلبات أسعار النفط على إيرادات الموازنة العامة العراقية؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحديد الأثر الناتج عن تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد العراقي متمثلة في الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الموازنة العامة.

أهمية البحث: يهدف البحث إلى:

1. توضيح موضوع تقلبات أسعار النفط وأثره على إيرادات الاقتصاد الريعي العراقي.
2. دراسة تقلبات أسعار النفط ومدى تأثيرها على الاقتصاد العراقي، نظرا لما يتمتع به هذا الموضوع من أهمية كبيرة.

فرضية البحث: يمكن وضع فرضية البحث كالآتي:

1. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لتقلبات أسعار النفط بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي العراقي.
2. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لتقلبات أسعار النفط بشكل كبير على إجمالي الموازنة العامة العراقية.

حدود البحث:

1. التركيز على المدة الزمنية المحددة: (2004-2023).
2. اقتصار الدراسة على التأثيرات الاقتصادية لتقلبات سعر النفط على مؤشرات اقتصادية وهي الناتج المحلي الإجمالي، وإيرادات الموازنة العامة، دون التطرق إلى الجوانب السياسية والاجتماعية.
3. استخدام بيانات موضوعية صادرة عن جهات رسمية كالبنك المركزي العراقي ومنظمات دولية.

منهجية البحث:

المنهج الوصفي التحليلي لدراسة أسعار النفط ومؤشرات الاقتصاد العراقي، وفق الآتي:

1. جمع البيانات: استخدام بيانات تاريخية لأسعار النفط والناتج المحلي وإيرادات الموازنة العامة من مصادر رسمية موثوقة.
2. التحليل الإحصائي: لتحديد العلاقة بين أسعار النفط والمتغيرات.
3. التوصل إلى النتائج مع تقديم توصيات وفق النتائج المستخلصة.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لأسعار النفط

المحور الأول: أسعار النفط:

أولاً: ماهية سعر النفط:

إن النفط يمثل سلعة استراتيجية وعصب أساسي للصناعة والتجارة والاقتصاد عموماً، فالتاريخ الاقتصادي الحديث مرتبط بهذا المورد، ولذلك أُطلق عليه تسمية الذهب الأسود، وللنفط الأثر الهام والكبير في تكوين ملامح الاقتصاد العالمي، فهو السلعة الأساسية المحدودة والتي تتحكم في اقتصاديات العالم، وأن حدوث صدمة نفطية واحدة تسبب شللاً اقتصاديا" ومشاكل بالغة الأهمية (Abdul Majeed, 2018, p 325).

يمثل سعر النفط تلك القيمة المعادلة النقدية لبرميل النفط الذي يعادل اثنين وأربعين غالوناً، ويعبر عن السعر بالوحدة النقدية الأمريكية (Thamer and Al-Shakri, 2021, p 408).

فسعر النفط الخام يمثل قيمة هذه السلعة حيث يعبر عنها وفق وحدة نقدية في زمان ومكان معين، وهذا قد لا يترجم بشكل دائم وجود علاقة ثابتة ومتعادلة، فسلعة النفط يحكمها عدد من المتغيرات، ويستحوذ النفط الخام على خصوصية في اتجاهاته السعرية بسبب خضوعه لتقلبات سعرية كبيرة، قد تمتد لفترة طويلة استجابة لحجم ونوعية الاختلالات في العرض والطلب، وأن التقلبات بأسعار النفط تمثل حالة طبيعية، لأن النفط من السلع الأكثر متاجرة على المستوى الدولي، وهو ما يجعل سعره يتحدد وفقا لعدد من العوامل المتداخلة والمتنوعة التي قد تدفع السعر للارتفاع، ومنها ما يدفع السعر نحو الانخفاض، ويمكن إيجاز الصدمات التي تعرض لها سعر النفط نتيجة عوامل متباينة عالميا في الآتي (Qasim and Ahmed, 2021, pp 39-40):

1- الصدمة النفطية الأولى: سنة 1973 بسبب قيام البلدان العربية ضمن منظمة أوبك بمقاطعات البلدان العربية خلال حرب تشرين مع الكيان الصهيوني ما أدى لارتفاع السعر.

2- الصدمة النفطية الثانية 1979: التي رافقت الأحداث السياسية في إيران ما أدى إلى انخفاض إنتاج النفط الإيراني وانقطاع صادراتها مما أدى لارتفاع الأسعار.

3- الصدمة النفطية الثالثة: 1985-1986: التي كانت بسبب اختلاف المصالح الاقتصادية فلم تلتزم بلدان أوبك بالإنتاج المحدد لها، مما أدى إلى زيادة العرض الذي أدى بدوره إلى انخفاض الأسعار.

4- الصدمة النفطية الرابعة: سنة 1990: نتيجة انخفاض الإنتاج والمخاوف التي ارتبطت بحرب الخليج الثانية، فدخلت أسعار النفط بمرحلة هبوط حتى سنة 1994.

5- الصدمة النفطية الخامسة سنة 2009: كانت نتيجة تداعيات أزمة الرهن العقاري الذي سبب تراجعاً حاداً في الطلب على النفط وانخفاضا في سعره بسبب تضرر الاقتصاد العالمي.

6- الصدمة النفطية السادسة 2014: انخفضت أسعار النفط بسبب عوامل العرض مثل تنامي إنتاج النفط الأمريكي وانخفاض المخاوف ذات البعد الجيوسياسي والتغير الذي طرأ في سياسات أوبك مع انخفاض الطلب نتيجة الهبوط في النمو الاقتصادي.

ويلاحظ أن التقلبات أو الصدمات بأسعار النفط موضوع يشغل بال الدول والباحثين، والسبب أن النفط سلعة استراتيجية تمثل عصب الاقتصاد العالمي ويؤثر على المؤشرات الاقتصادية للبلدان خصوصا في البلدان ذات الاعتماد على الإيرادات النفطية بنسبة عالية بتمويل موازنتها، كما إن التقلبات في سعر النفط تؤثر على توفر القطع الأجنبي وفي تمويل خطط التنمية الاقتصادية مع تنفيذ تلك الخطط.

ثانياً: أنواع أسعار النفط:

يمكن بيان أهم أنواع أسعار النفط في الآتي:

1- السعر المعلن: وهو السعر الاحتكاري الذي تقوم بإعلانه الشركات من طرفها سواء في عملية البيع أو الشراء، أي أن هذا السعر ليس له علاقة بقوى السوق، فالشركات تفرض هذه الأسعار من أجل احتساب الربح والضريبة، والجهات التي تعلن عن هذا السعر تمثل الاحتكارات النفطية الكبرى (Jamil, 2021, p 12).

2- السعر المتحقق: ويدعى بالسعر الفعلي، ويمثل السعر المعلن الصافي المقتطع منه كافة التسهيلات ومختلف الخصومات، أي تخفيض نسبة ما من هذا السعر بغية ترغيب المشتري لإتمام الصفقة، ومن أهم أمثلة الخصومات: تلك التي تتعلق بالموقع الجغرافي أو التي تتعلق بخصومات قناة السويس أو خصومات لها علاقة بالمحتوى الكبريتي (Saud et al., 2022, p 485).

3- سعر الإشارة: وهذا السعر يقع بين مستوى السعر المتحقق والمعلن، وطبق لأول مرة في الجزائر سنة 1965 بعد اتفاقها مع فرنسا، ووفق ذلك يحدد سعر النفط بحيث لا يقل عن هذا السعر (Abdul Razzaq, 2016, p 109).

4- سعر التكلفة الضريبية: إن السعر المتحقق يعتمد على هذه الأسعار في الأسواق النفطية، فهي تعبر عن التكلفة الحقيقية المدفوعة من كبار الشركات بغية الحصول على البرميل، بمعنى أن البيع بسعر يقل عن هذه الأسعار يعد خسارة، أي أن السعر يمثل كلفة البرميل مضافا له الضرائب (Saud et al., 2022, p 485).

5- سعر التحويل: ويمثل سعر تبادل النفط الخام بين شركتين من خلال انتقال الأنشطة من نقل وإنتاج وغيرها لشركة واحدة (Hamza and Muhammad, 2022, p 491).

6- السعر الفوري والآجل: يمثل السعر الفوري السعر الآني ويكون غير متعاقد عليه بشكل مسبق وينتهي مفعول هذا السعر بانتهاء عملية البيع أو الشراء، بينما يمثل سعر الآجل السعر النفطي الذي يتم التعاقد به في الوقت الحاضر، بحيث يتم تسليم النفط مستقبلاً وفق تواريخ متفق عليها (Jamil, 2021, p 12).

7- السعر الاسمي والسعر الحقيقي: يمثل السعر الاسمي قيمة برميل النفط النقدي وفق الدولار الأمريكي، بينما السعر الحقيقي يمثل تعديلا للسعر الاسمي بعد أن يتم خصم معدلات التضخم (Al-Jabri,2021,p39).

8- سعر البرميل الورقي والسعر المرجعي: يمثل سعر النفط في سوق الصفقات الآنية، أي سعر النفط في بورصات النفط العالمية، بينما وفق مفهوم السعر المرجعي فإنه يحدد سعر النفط على أساس أسعار منتجاته (التي يتم تكريرها) وهو ما يعرف ببرميل أوبك أو البرميل المركب (Hamza and Muhammad, 2022, p 491).

ثالثاً: العوامل التي تحدد سعر النفط:

يمكن عرض هذه العوامل بشكل مختصر وفق الآتي:

أولا" :العرض العالمي للنفط: فهناك عوامل متعددة ومتشابكة ومن أهم هذه المحددات (Saud et al., 2022, p 485):

1- الطلب على النفط: بالاستجابة لرغبات المستهلكين بما يوافق الأسعار السوقية السائدة.

2- الإمكانيات الإنتاجية المتاحة في فترة ما.

3- سياسة الدولة المنتجة ومدة حاجتها للكميات من أجل استهلاكها أو لتحقيق إيرادات بالتصدير.

4- التخزين الاستراتيجي والتجاري في بعض البلدان والشركات.

5- الطاقة الإنتاجية لحقول النفط أي الطاقة القصوى الممكن استخراجها منها.

6- التكنولوجيا المتاحة ضمن كافة مراحل إنتاج النفط.

7- التوقعات على النفط في المستقبل.

ثانيا" :الطلب العالمي: من أهم محددات الطلب على النفط (Al-Tamimi, 2011, p 41):

1- السكان: مثل متوسط دخل الفرد ونسبة الناتج المحلي، وعدد السكان، فالزيادة السكانية مثلا تؤدي إلى طلب إضافي على النفط.

2- التغيرات المناخية: تؤدي دورا مؤثراً في مستويات الطلب، فالطلب ينخفض خلال الصيف نتيجة ارتفاع درجات الحرارة.

3- بنية الإنتاج: أي مدى إسهام القطاعات في توليد النتاج الإجمالي.

4- التكنولوجيا: فالدول المتقدمة اتجهت نحو التكنولوجيا الموفرة للطاقة، حيث إن وجود التقنيات الفعالة التي تطبق في قطاع النفط وصناعته تخفض التكلفة وتؤدي لزيادة الكفاءة الاستخراجية مما يؤدي إلى تأثير إيجابي على أسعار النفط.

5- سعر صرف الدولار الأمريكي: هناك ارتباط بين سعر النفط وسعر الدولار، ومن ثم التغير بسعر الدولار سيؤدي إلى تأثير إما سلبا أو إيجاباً على الدول المنتجة للنفط.

6- أسعار الطاقة البدلية: وهي المصادر المنتجة للطاقة التي يمكن استعمالها محل النفط، فهناك علاقة طردية بين أسعار هذه الأنواع من الطاقة وسعر النفط.

7- السياسات الضريبة على استخدام النفط يقلل من ارتفاع أو انخفاض سعر النفط الخام.

ثالثا" :الاحتياطي النفطي العالمي:

ويقصد به كمية التخزين النفطي الموجود في حقول النفط، وهو موضوع هام في تحديد إمكانية استغلال الآبار أو الحقول وفق الشروط الفنية أو الاقتصادية السائدة، ووفق درجة التأكد من وجود النفط واستخراجه وتكاليف استخراجه (Saud et al., 2022, p 485).

رابعا":المضاربات والتوقعات:

في بعض الأحيان تؤدي المضاربات في بورصة النفط دوراً محورياً بموضوع التأثير على أسعار النفط، ولاسيما إذا كانت تلك المضاربات مبنية على التوقعات من قبل المضاربين للمتغيرات المختلفة تجاه البلدان المنتجة أو البلدان المستهلكة للنفط (Abdul Majeed, 2018, p 328).

رابعاً: أسباب تقلبات أسعار النفط

تتوافر مجموعة من العوامل المسببة لحدوث تقلبات في أسعار النفط يمكن عرضها وفق الآتي (Ihsan and Farhan, 2021, p 193):

1- العوامل الاقتصادية: إن حالة الاستقرار ضمن سوق النفط تستند على حالة العرض والطلب والتوازن فيها، فالنفط يمثل سلعة من نوع استراتيجي لها وزنها واهميتها بموضوع النمو الاقتصادي، فوجود أزمات اقتصادية عالمية تؤدي إلى تقلبات حادة في أسعار النفط.

2- التطور التكنولوجي: بعد إنشاء وكالة دولية معنية بالطاقات المتجددة كان هناك دعم متواصل لهذه الوكالة، وهذا ما يعني أن انخفاض سعر النفط لم يعد يؤدي أو يغير بنمو الطاقة المتجددة، ولاسيما مع بدء الثورة الصناعية الثالثة التي لا زالت في مرحلة دراسات للبحث عن بدائل للنفط مثل الطاقات الصديقة للبيئة.

3- العوامل السياسية: إن هذه الأحداث تؤدي دورا أساسيا بحدوث تقلبات بأسعار النفط، فالعديد من الأحداث الجيوسياسية العالمية أثرت على سعر النفط سابقا ولاسيما في المناطق المنتجة للنفط.

المحور الثاني: الاقتصاد الريعي

أولاً: الاقتصاد الريعي:

وفق المفهوم الاقتصادي يمثل الريع ذلك الإيراد الذي ينشأ من استغلال الموارد التي تتصف بالندرة والمحدودية، ومن ثم فإن الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي يستند في نشاطه على ما يستخرج من موارد طبيعية من باطن الأرض مثل النفط والمعادن وغير ذلك، فهذا الاقتصاد يقوم على استغلال الموارد الريعية وإيرادات القطاع الريعي الذي يعود للاقتصاد بأرباح دون أن يكون لصاحب الريع نشاطات إنتاجية أو نشاطات إبداعية.

يعرف الريع النفطي: بأنه اعتماد بلد معين على استخراج النفط من باطن الأرض وهو النفط، ومن ميزات هذا الاقتصاد أنه اقتصاد رخو، فهو يستند على المبادلات التجارية ويؤدي لخلق مجتمع يتسم بأنه استهلاكي مسيطر عليه من قبل الاستيراد، كما إن هذا الاقتصاد لا يهتم بالصناعات التحويلية والزراعية، وتكون الحكومة مستحوذة على المصدر الطبيعي وهو النفط (Dinar and Al-Dulaimi, 2011, p 175)، ففي البلدان النفطية لا يشكل القطاع النفطي مصدرا للعملات الأجنبية فقط، بل يتعدى ذلك ليمثل العامل الأساسي والمحرك لباقي القطاعات المختلفة ضمن اقتصاد البلد، فوجود مورد ريعي يمثل فرصة أمام المجتمع من أجل توفير الموارد اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة، إلا إن سمة الاقتصاد الريعي تخفي وراءها وجود آثار سلبية ناتجة عن هيمنة الاقتصاد الريعي على باقي القطاعات في الاقتصاد الوطني، فأي اختلال أو عدم استقرار في القطاع الريعي ستؤدي إلى تأثير سلبي على باقي القطاعات مما يعيق عجلة النمو والتطور، وهذا الامر يتطلب ان يتم التعامل مع إيرادات القطاع الريعي بشكل كفوء ورشيد بغية تحقيق التطور في مختلف القطاعات للوصول إلى اقتصاد قوي ومتين ومتنوع (Suleiman et al., 2023, p 300).

ثانياً: خصائص الاقتصاد الريعي:

يمكن استعراض أهم خصائص الاقتصاد الريعي كما يأتي (Abdel-Rahman, 2007,6) و (Kazem and Aloush, 2024, pp 136-137):

1- الاعتماد على مورد وحيد: إن الاعتماد على مصدر وحيد للدخل هي السمة الأهم والأبرز التي تحدد إذا كان الاقتصاد ريعياً أم لا.

2- هيمنة القطاع العام: تتعاظم هيمنة القطاع العام من الدور الذي تفرضه القوانين المحلية للبلد، ونوع المورد الريعي الذي يستند إليه الاقتصاد، فمثلا العائدات من تصدير النفط تعود على القطاع العام، وتوزع هذه العوائد من خلال الموازنة العامة.

3- ضعف الإنتاج المحلي: يتسم الاقتصاد الريعي بالانخفاض في إسهام القطاعات السلعية في تكوين الناتج المحلي في ما عدا القطاع النفطي، أي أن الاقتصاد الريعي يمثل اقتصاداً توزيعياً وليس اقتصاداً منتجاً.

4- أحادية الجانب: يسهم مؤشر تركيز الصادرات في تحديد درجة ريعية الاقتصاد، حيث إن هذا المؤشر يوضح الصادرات وطبيعتها ونوعها ونسبتها، فكلما كانت نسبة المؤشر مرتفعة لإحدى الصادرات هذا يعني أنه يتم الاعتماد على سلعة معينة وهناك ضعف في تنويع صادرات البلد، مما يعني أن الاقتصاد يتصف بالريعية.

5- ارتفاع حجم الاستيرادات: يزداد الإنفاق العام نتيجة زيادة الإيرادات العامة بسبب التصدير للمورد الريعي للبلد، مما يعني الزيادة في القوة الشرائية بالاقتصاد الريعي وهذا الأمر يرفع من الاستيرادات لمواجهة الطلب الكلي.

ثالثاً : أنواع الريع:

تشير الدراسات والأبحاث إلى عدة أنواع من الريع وهي (Eidans, 2023, p 258):

1- الريع الاستخراجي أو الطبيعي: وهو الريع المتحصل من إنتاج موارد طبيعية من خلال استخراجها وتصديرها، وأبرز مثال عنه الريع النفطي، ويتمثل ريعه بالفارق بين تكلفة الاستخراج أو إنتاج المورد وسعر بيعه.

2- الريع الاستراتيجي: ويمثل ريع تحصله الدولة بسبب الموقع الذي تتمتع به، أو لامتلاك مرافئ بحرية أو ممرات بحرية أو خطوط وأنابيب نقل النفط عبر أراضيها، إضافة إلى المواقع السياحية والدينية... الخ.

3- الريع السياسي: ويمثل ريع تحصل عليه الدولة بحكم المكانة التي تتمتع بها في السياسة الدولية، فهي تستغل مكانتها الدولية للحصول على المساعدات المالية أو القروض، ويطلق على هذا النوع من الريع بالريع الداخلي.

4- الريع الناتج عن تحويلات الأفراد من الخارج: ويعد من أهم الريوع في الدول فهو يمثل تدفقات مالية خارجية تعود لتلك الدول، وهناك اختلاف وتباين في وجهات النظر حول هذه الأموال في أن تحتسب بمثابة ريع والسبب أنها تذهب إلى القطاع الخاص.

تصنيف الدول وفقا لدرجة اعتمادها على الموارد الريعية:

يمكن أن يتم تصنيف البلدان وفق درجة اعتمادها على الموارد الريعية وفق التصنيف الآتي (Al-Shammari, 2023, pp 37-38):

1- الدول الريعية: وهي من تحصل على قسم كبير من دخلها وفق مصادر ريعية أكان ذلك من موارد طبيعية أو استخراجية، والدولة تسيطر على تلك الموارد، بحيث تكون مساهمة هذه المصادر أكثر من 30% من الناتج المحلي كالبلدان المصدرة للنفط، وتتسم الدولة الريعية بالخصائص الآتية:

أ- التزايد في معدلات الإنفاق الحكومي دون الحاجة للتوسع في مجال فرض الضرائب.

ب- الضعف في الهيكل الإنتاجي المحلي خارج المجال الريعي.

ت- تزايد نسبة للصادرات ذات النوع الريعي (النفط) وأهميتها النسبية من إجمالي الصادرات فقد تصل نسبته إلى أكثر من ثمانين بالمائة.

ث- يمثل الريع مصدرا رئيسا للدخل وانخفاض مساهمة المجتمع بتكوينه.

هذا ويتضح أن الدولة الريعية تتصف بالضعف بما يخص هياكلها الإنتاجية خصوصا إذا لم تستثمر العوائد الريعية في تطوير هياكلها الإنتاجية، فضلاً عن تزايد الاعتماد على الإنفاق الحكومي.

2- الدول شبه الريعية: وهي دول يكون فيها العائد الريعي يقدر بنسبة تزيد عن 15% ويقل عن 30% من الناتج المحلي ، ومثال هذه البلدان أغلب البلدان النامية العربية.

3- الدول ذات الاقتصاديات المنتجة: بعض الدول تمتلك اقتصاديات متنوعة، إذ تشكل القطاعات المنتجة مساهمة مرتفعة من الناتج المحلي، ومن ثم تكون نسبة العوائد الريعية ضئيلة من الناتج.

ويلاحظ أنه في كل الدول عناصر ريعية مختلفة، كما تتفاوت نسبة مساهمتها من دولة لأخرى، كما يلاحظ أن هناك دول ريعية قد تتحول إلى دول شبه ريعية وفق الظروف والمتغيرات التي تمر بها تلك الدول.

رابعاً: الاقتصاد الريعي والدولة الريعية:

هناك علاقة جدلية بينهما، وقد اتسمت هذه العلاقة بحالة ضبابية في التمييز ما بينهما، بسبب التداخل والتشابه فيما بينهما، ويمكن عرض أبرز النقاط بخصوص ذلك (Ali and Kashkool, 2023, pp 167-168) و (Alshamri, 2016, P4)

1- الدولة الريعية والاقتصاد الريعي: قد تشترك كل الدول في أنها تستند بالحصول على دخلها من خلال مصدر الريع الخارجي، بحيث يمثل نسبة عالية من تمويل الدخل من أجل مواجهة الاحتياجات العامة لتلك الدول، وتكون نسبة الاعتماد على الريع الخارجي أكبر ضمن الدولة الريعية منها إلى

الاقتصاد الريعي، أي أن الريع الخارجي يمثل المصدر الرئيس لكل من الدول الريعية.

2- من الممكن أن تتمثل صادرات الريع الخارجي من موارد طبيعية مثاله النفط، ويكون المورد الرئيس للدخل لدى الدولة الريعية، بحيث يمثل الريع الخارجي المتأتي من بيع موارد المصدر، ومصدرها الرئيس يكون الدخل القومي، بالمقابل في الدول التي يكون اقتصادها ريعياً فإن العوائد الريعية تأخذ عدة أشكال منها تحويلات خارجية من العمالة في الخارج، أو من العائدات الناتجة من القطاع السياحي.

3- الدولة الريعية تتميز بعدم وجود العلاقة ما بين تيار العوائد الريعية والتي تكون للدولة والجهد الإنتاجي للمجتمع بأكمله، مع العلم أن أسعار الصادرات الريعية تتحدد وفق السوق العالمي عبر آلية العرض والطلب، بالمقابل في الاقتصاد الريعي تحتاج طبيعة الأنشطة الريعية إلى مشاركة من قبل المجتمع والمواطنين.

4- الدخل الريعي الذي ينتج عن موارد ريعية كالنفط يتجه مباشرة للدولة، بالمقابل لا يحدث هذا الأمر في الاقتصاد الريعي بحيث لا تذهب المداخيل للدولة الريعية مباشرة، حيث أنها تعود إلى أغلب المساهمين بالعملية الإنتاجية.

خامساً: التنويع الاقتصادي:

إن التنويع يعني تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع التي يتم تصديرها، ولاسيما تلك السلع ذات التقلبات في السعر والحجم، أو تلك السلع التي تكون خاضعة لانخفاض مزمن، والغاية من فكرة أو نظرية التنويع هو تخفيف المخاطر وتنويع العوائد من أجل ضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج ورفع الدخل القومي ورفع مستوى معيشة الأفراد (Hvidit, 2013, P15).

ويعرف التنويع الاقتصادي بأنه عملية تدريجية لغاية إيجاد تنوع في مصادر الدخل، أو أنها عملية تراكمية من أجل تعزيز إسهام القطاعات الصناعية والخدمية

بالناتج المحلي الإجمالي، وإذا ما أدخلنا فكرة النفط فيكون التنويع هو عملية غايتها تخفيض معدلات مساهمة النفط ضمن الناتج المحلي من خلال إنقاص إسهامه في الإيرادات الحكومية مع تعزيز دور القطاع الخاص بمجالات الأنشطة الاقتصادية، ويكون ذلك بتقوية القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية فعالة، وصولاً لبناء اقتصاد يتسم بحالة من الاكتفاء الذاتي بأغلب القطاعات (Al-Shammari, 2023, p38).

الأسباب التي تدفع الدول الريعية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي:

الكثير من البلدان الريعية تسعى إلى التنويع الاقتصادي لعدة أسباب أهمها الآتي (Abdul Majeed, 2023, pp 141-142):

1- تأمين مستوى من الحماية للاقتصاد المحلي الناتج عن الصدمات الخارجية أو التقلبات الدورية برفع سوية إسهام القطاعات المختلفة التي تتسم بوفورات الحجم بغية تعزيز التجارة والصادرات.
2- تقليل المخاطر الاستثمارية من خلال زيادة الاستثمارات وتنويعها للوصول إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
3- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات بالتنويع الاقتصادي.
4- رفع إنتاجية رأس المال البشري من خلال رفع إنتاجية العمل ورفع معدلات النمو.
5- توطيد العلاقات بين القطاعات الإنتاجية من خلال زيادة عدد القطاعات المنتجة مما يؤدي لآثار إيجابية على النمو الاقتصادي.
6- تقليل حالات التقلبات بمستويات الناتج المحلي الذي قد يحدث في حال التركيز على فئات قليلة من المنتجات كما في حالة الاقتصاد الريعي.

7- توليد الفرص الوظيفية، فالتنويع يحفز النمو ويحقق التنمية المستدامة، وهذا الأمر يزيد من الطلب على البطالة ويخلق الفرص الوظيفية ويخفض معدلات البطالة.

المبحث الثاني: الجانب العملي:

يعتمد هذا الجانب على عرض بيانات رسمية تخص متغيرات البحث، وحساب نسب التغير السنوية، ودراستها من الناحية الإحصائية.

فيما يأتي جدول يبين متوسط أسعار النفط الخام بالدولار الأمريكي خلال المدة من 2004 لغاية 2023 مع نسبة التغير من سنة لسنة أخرى:

الجدول (1) متوسط أسعار النفط

السنه	أسعار النفط بالدولار الأمريكي(1)	معدل التغير السنوي لأسعار النفط(2)
2004	38	-
2005	50	24.00%
2006	65	23.08%
2007	72	9.72%
2008	97	25.77%
2009	62	-56.45%
2010	79	21.52%
2011	111	28.83%
2012	110	-0.91%
2013	108	-1.85%
2014	99	-9.09%

2015	52	-90.38%
2016	43	-20.93%
2017	54	20.37%
2018	71	23.94%
2019	64	-10.94%
2020	42	-52.38%
2021	70	40.00%
2022	100	30.00%
2023	80	-25.00%
المتوسط	73.35	

المصدر: حقل(1) معلومات متاحة على موقع منظمة أوبك
الحقل(2) من عمل الباحثين

ويلاحظ من التذبذب وحالة التقلب المستمرة في الأسعار خلال المدة من 2004 ولغاية 2023، فلا يوجد حالة ثبات نسبية في الأسعار.

وفيما يأتي الخط البياني لتغير أسعار النفط خلال المدة من 2004 لغاية 2023:

الشكل (1) التغير في أسعار النفط

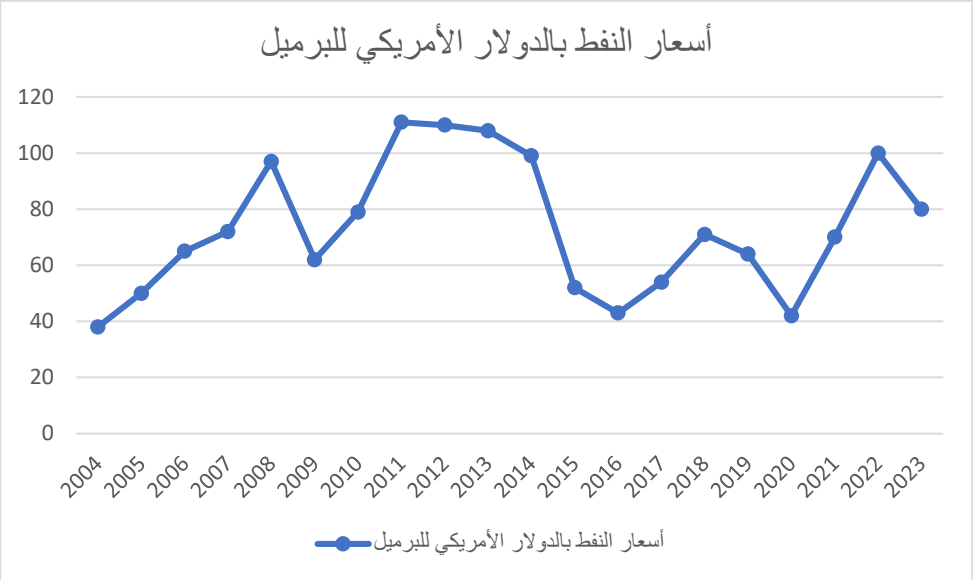

المصدر: من عمل الباحثين

فيما يلي جدول يوضح الإيرادات النفطية في العراق مقدرة بملايين الدولارات خلال المدة(2004 – 2023) ونسبة التغير لكل سنة:

الجدول (2) الإيرادات النفطية في العراق للمدة(2004-2023) مليون دولار

العام	إيرادات النفط	نسبة التغير في إيرادات النفط
2004	17456	--
2005	23199	24.76%
2006	29708	21.91%
2007	37847	21.51%
2008	61884	38.84%
2009	41351	-49.66%

2010	66819	38.11%
2011	98090	31.88%
2012	93762	-4.62%
2013	89210	-5.10%
2014	84144	-6.02%
2015	49060	-71.51%
2016	43506	-12.77%
2017	65070	33.14%
2018	85470	23.87%
2019	80050	-6.77%
2020	55100	-45.28%
2021	75850	27.36%
2022	104200	27.21%
2023	95500	-9.11%

المصدر: البنك المركزي، والنشرات الإحصائية، وتقارير الجهاز المركزي للإحصاء.

تؤدي الأسعار دورا رئيساً في تقلبات الإيرادات السنوية للنفط، وهذا هو السبب وراء التقلبات الدائمة في الإيرادات النفطية.

فيما يأتي الرسم البياني لتقلبات الإيرادات النفطية في العراق للمدة 2004 – 2023

الشكل البياني (2) إيرادات النفط

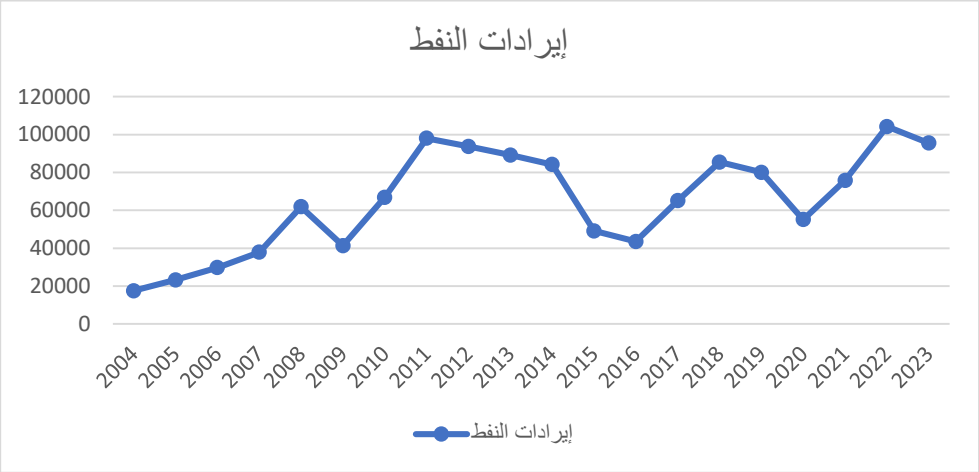

المصدر: استخرج الشكل البياني من قبل الباحثين بالاعتماد على برنامج اكسل

فيما يأتي جدول يبين مساهمة إيرادات النفط في الناتج المحلي خلال الفترة من 2004 لغاية 2023 علما أن الأرقام بملايين الدولارات:

الجدول (3) إيرادات النفط والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة(2004-2023)

العام	إيرادات النفط	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التغير في الناتج المحلي	نسبة إيرادات النفط إلى الناتج المحلي
2004	17456	36487	-	47.84%
2005	23199	49954	26.96%	46.44%
2006	29708	64805	22.92%	45.84%
2007	37847	88006	26.36%	43.01%
2008	61884	133022	33.84%	46.52%
2009	41351	110526	-20.35%	37.41%
2010	66819	162060	31.80%	41.23%

45.13%	25.44%	217350	98090	2011
39.21%	9.10%	239100	93762	2012
35.97%	3.59%	248000	89210	2013
36.01%	-6.12%	233700	84144	2014
23.02%	-9.67%	213100	49060	2015
22.62%	-10.82%	192300	43506	2016
28.80%	14.87%	225900	65070	2017
37.59%	0.65%	227370	85470	2018
34.26%	2.68%	233640	80050	2019
29.56%	-25.34%	186400	55100	2020
36.17%	11.11%	209690	75850	2021
36.35%	26.85%	286640	104200	2022
38.07%	-14.27%	250840	95500	2023

المصدر: البنك المركزي، النشرات الإحصائية الرسمية للمدة(2004-2023)

الجدول(4) مساهمة إيرادات النفط في إيرادات الموازنة العام للعراق للمدة(2004 – 2023)

العام	إيرادات النفط	موارد الموازنة العامة	نسبة التغير في الموازنة العامة	نسبة إيرادات النفط إلى موارد الموازنة العامة
2004	17456	22762	-	76.69%
2005	23199	27516	17.28%	84.31%
2006	29708	33258	17.27%	89.33%
2007	37847	43093	22.82%	87.83%
2008	61884	67000	35.68%	92.36%
2009	41351	59000	-13.56%	70.09%
2010	66819	90981	35.15%	73.44%
2011	98090	92996	2.17%	105.48%
2012	93762	102159	8.97%	91.78%
2013	89210	91633	-11.49%	97.36%
2014	84144	90383	-1.38%	93.10%
2015	49060	91876	1.63%	53.40%
2016	43506	92112	0.26%	47.23%
2017	65070	59657	-54.40%	109.07%
2018	85470	70140	14.95%	121.86%
2019	80050	75300	6.85%	106.31%
2020	55100	50060	-50.42%	110.07%

2021	75850	70600	29.09%	107.44%
2022	104200	90230	21.76%	115.48%
2023	95500	80400	-12.23%	118.78%

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية، تقارير الجهاز المركزي للإحصاء، للمدة(2004-2023)

جدول(5) اختبار وجود ارتباط بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث:

Correlations

		Oil	gd
Oil	Pearson Correlation	1	.491*
	Sig. (2-tailed)		.028
	N	20	20
Gd	Pearson Correlation	.491*	1
	Sig. (2-tailed)	.028	
	N	20	20

3. يلاحظ من جدول اختبار ارتباط بيرسون، أن مستوى الدلالة كان أقل من 5% وهذا يشير لوجود دلالة إحصائية وارتباط بين (أسعار النفط والناتج المحلي)، وقيمة بيرسون 0.491 وهي قيمة موجبة أي أن العلاقة طردية، وأن علاقة الارتباط متوسطة، مما يعني أنه يمكن قبول الفرضية: يوجد علاقة لها دلالة إحصائية لتقلبات أسعار النفط بشكل كبير على الناتج المحلي بالعراق

جدول(6) اختبار وجود ارتباط بين أسعار النفط وإيرادات الموازنة العامة:

Correlations

		oil	mo
Oil	Pearson Correlation	1	.614**
	Sig. (2-tailed)		.004
	N	20	20
Mo	Pearson Correlation	.614**	1
	Sig. (2-tailed)	.004	
	N	20	20

4. يلاحظ من جدول اختبار ارتباط بيرسون، أن مستوى الدلالة كان أقل من 5% وهذا يشير لوجود دلالة إحصائية وارتباط بين المتغيرات (أسعار النفط وإيرادات الموازنة)، وقيمة بيرسون 0.614 وهي قيمة موجبة أي أن العلاقة طردية، وأن علاقة الارتباط قوية، وهذا يمثل قبول الفرضية الثانية: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتقلبات أسعار النفط بشكل كبير على إجمالي الموازنة العامة في العراق.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات : خلص البحث إلى الآتي:

1. تتغير الإيرادات الريعية العراقية وفقا لما تفرضه أسعار النفط.
2. تسهم الإيرادات النفطية في العراق بنسبة عالية من الناتج المحلي والإيرادات في الموازنة العامة.
3. هناك ارتباط متوسط بين الناتج المحلي العراقي والإيرادات النفطية.
4. ارتباط قوي بين إيرادات الموازنة العامة وإيرادات النفط العراقي، وهذا الأمر يسبب مخاطر كبيرة، فلذلك آثار سلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: التوصيات: يوصي البحث بالآتي:

1. من المهم أن يتم دراسة نموذج تنموي يتوافق مع الإمكانيات الاقتصادية بعناصرها المادية والبشرية، من أجل الوصول إلى نموذج فعال في الأجل المتوسط يدفع باتجاه التخلص من الريعية، ويؤدي لتقوية القطاعات الاقتصادية الأخرى لتسهم بشكل جيد في دفع عجلة الاقتصاد العراقي.
2. تنويع الإيرادات العامة عبر الاهتمام بالمؤسسات والجهات التي تمارس أنشطة خدمية، ويتم ذلك بتفعيل وتقوية دورها وتقليل حالات الفساد والتزوير فيها.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

1- Ihsan. Hassan, Farhan. Saadoun, 2021, The impact of oil price fluctuations on some macroeconomic variables in developing oil-importing countries, Turkey as a model 1990-2018, Journal of Regional Studies, Year 15, Issue 50.

2- Al-Tamimi. Abbas, 2011, The impact of crude oil price fluctuations on stock prices, an applied study, Journal of the College of Administration and Economics, University of Karbala.

3- Thamer. Hussein, Al-Shukri. Abdul-Azim, 2021, Analysis of crude oil price fluctuations and their impact on the sustainability of public debt in Iraq for the period 2000-2019, Journal of Sustainable Studies, Year 3, Volume 3, Issue 4.

4- Al-Jabry. Qusay, 2021, Estimating the returns and risks of oil price fluctuations in the international market for the period 1990-2017, Journal of Petroleum Research and Studies, Issue 31.

5- Jamil. Omid, 2021, The Impact of Global Oil Price Fluctuations on Economic Growth in Iraq for the Period 2004-2020, Master's Thesis, Near East University.

6- Hamza. Bashir, Muhammad. Muhammad, 2022, Financial Discipline in Iraq in Light of Oil Price Fluctuations for the Period 2003-2020, Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies, Volume 14, Issue 3.

7- Dinar. Karar, Al-Dulaimi. Haider, 2011, Rentier Economy and Challenges of Financial Sustainability in Iraq, Journal of the College of Administration and Economics for Economic Studies, Volume 15, Issue 4.

8- Saud. Diaa, Talib. Riyam, Rashid. Amal, 2022, The Impact of Changes in Global Oil Prices on Economic Growth in Iraq from 2004-2019, Journal of Kut University College, Special Issue for March 2022.

9- Suleiman. Haifa, Al-Abdali. Saad, Mohammed. Imad, 2023, Analysis of the Relationship between Oil Revenues and Some Growth Indicators in the Iraqi Economy for the Period 2004-2020, University of Karbala, Sixteenth Scientific Conference.

10- Al-Shammari. Mayeh, 2023, Economic Diversification and Diversification of Income Sources are Elements for Reforming the Rentier Economy in Iraq, Al-Warith Scientific Journal, Volume 5, Special Issue May.

11- Abdul Razzaq. Issam, 2016, The Impact of the Decline in Global Oil Prices on the Economies of the Gulf Cooperation Council Countries, A Future Vision, Master's Thesis, Institute of Arab Research and Studies in Cairo.

12- Abdul Majeed. Ali Ismail, 2018, The Impact of Oil Price Fluctuations on Monetary Policy in Iraq, Journal of the University of Karbala, Issue 25.

13- Abdul Majeed. Ali Ismail, 2023, The Iraqi Economy between the Reality of the Rentier Economy and the Stakes of Economic Diversification, an Applied Study to Calculate the Herfindahl-Hirschman Index for the Period 2004-2021, Journal of Administration and Economics, University of Karbala, Special Issue.

14- Ali. Hassan, Kashkool. Adel, 2023, The Contribution of the Role of the Oil Sector in Shaping the Rentier Reality in Iraq for the Period 2003-2019, Maysan Journal of Academic Studies, Volume 22, Issue 47

15- Eidan. Imad, 2023, The Iraqi Economy from the Rentier Phenomenon and the Necessities of Diversification / Al-Kut Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 15, Issue 48.

16- Qasim. Saad, Ahmed. Ghassan, 2021, Measuring the Impact of Oil Price Changes on Iraq's Commodity Imports Using the Autoregressive Distributed Lag Methodology ARDL for the Period 1980-2019, Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 13, Issue 2.

17- Kazem. Baidaa, Alloush. Jaafar, 2024, The rentier economy and its impact on the competitiveness of commodity exports in the Iraqi economy for the period 2004-2021, Journal of Kut University College, Volume 16, Issue 50.

ثانياً: المصادر الإنجليزية:

1 - Abdel-Rahman. M, 2007, Economic Diversification in The Kingdom of Saudi Arabia, Department of Economics, King Saud University, Riyadh.'

2 - Hvidt .Martin, 2013, Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future trends , Research Paper, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalization in the Gulf States.

3 - AlShamari. M, 2016, the rentier state and the policy of diversifying the Iraqi economy as a model.